الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)- السنة الثانية 2020- الدورة البرلمانية العادية (2019 -2020) - العدد: 16

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الإثنين 2 والإثنين 9 ذو القعدة 1441
الموافق 22 و29 جوان 2020

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 9 ذو الحجة 1441
الموافق 30 جويلية 2020

فهرس

■ **محضر الجلسة العلنية الثامنة والعشرين** ..... **ص** 03

1 - إثبات عضوية أعضاء جدد في مجلس الأمة بعنوان "الثلث الرئاسي".
2 - المصادقة على القائمة الإسمية لنواب رئيس مجلس الأمة بعنوان التجديد السنوي 2020.

■ **محضر الجلسة العلنية التاسعة والعشرين** ..... **ص** 06

1 - عرض ومناقشة مشروع قانون يتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة.

2 - رد السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق.

■ **ملحق** ..... **ص** 21

● أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثامنة والعشرين
المنعقدة يوم الإثنين 2 ذو القعدة 1441
الموافق 22 جوان 2020

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة: السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة السادسة عشرة صباحا

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، ممثلة الحكومة في هذه الجلسة، كما أرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، وكذا بالإخوة الصحافيين.

قبل البدء بجدول أعمال جلستنا لهذا اليوم أطلب منكم الوقوف دقيقة صمت ترحما على روح الشهيد العريف زناندا مصطفى، الذي استشهد مؤخرا، وأعزي بالمناسبة عائلته، وأعزي أيضا الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير.

.. (دقيقة صمت وتلاوة فاتحة الكتاب)..

السيد الرئيس بالنيابة: رحمه الله؛ شكرا.

في هذا اللقاء الهام يتضمن جدول أعمال جلستنا نقطتين؛ الأولى خاصة بتثبيت عضوية الأخت والإخوة الأعضاء الجدد بمجلس الأمة، أما النقطة الثانية من جدول الأعمال فهي متعلقة بالمصادقة على قائمة نواب رئيس مجلس الأمة، بعنوان التجديد السنوي 2020.

نبدأ بالنقطة الأولى من جدول أعمال جلستنا، وكما تعلمون فإنّ رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، قد عين أختا و14 أخا أعضاء في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي، وذلك طبقا لصلاحياته الدستورية، ولاسيما المادة 118 من الدستور.

وتبعا لذلك اجتمعت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة قصد دراسة إثبات عضوية الأخت والإخوة الأعضاء الجدد؛ ومن دون إطالة أحيلُ الكلمة إلى السيد مقرر هذه اللجنة، ليقرأ علينا تقرير إثبات العضوية، فليتفضل مشكورا.

ولكن قبل ذلك، نرجو من الأخت والإخوة الجدد الوقوف عند ذكر أسمائهم، حتى يتم التعرف عليهم من طرف السادة الأعضاء، وشكرا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الحضور،
سلام الله عليكم جميعا.

يشرفني أن أعرض عليكم فيما يلي، التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول إثبات عضوية 15 عضوا جديدا في مجلس الأمة، بعنوان الثلث الرئاسي.

طبقا لإحالة السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، المؤرخة في 18 جوان 2020، تحت رقم 20 – 33،

الديوان، والمتضمنة المرسوم الرئاسي رقم 20 – 144، المؤرخ في 15 شوال 1441، الموافق 7 يونيو 2020، الذي يتضمن تعيين أعضاء في مجلس الأمة، وكذا المرسوم الرئاسي رقم 20 ـ 161، المؤرخ في 23 شوال 1441 الموافق 15 يونيو 2020، الذي يتضمن تعيين عضو في مجلس الأمة.

وبناء على الدستور، لاسيما المواد 118 الفقرة 3، و119 الفقرة 2، و121 منه، ووفقا لأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة، لاسيما المادة 24 منه، عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة، اجتماعا بمقر المجلس، ظهيرة يوم الخميس 18 جوان 2020، برئاسة السيد نور الدين بالأطرش، رئيس اللجنة، بحضور السيد محمد بوبطيمة، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بالتشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، درست فيه ملفات إثبات عضوية الأعضاء 15 الجدد، الذين عينهم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أعضاء في مجلس الأمة، بعنوان «الثلث الرئاسي»، وذلك طبقا للمرسومين الرئاسيين المنوّه إليهما أعلاه، وكذا الأسانيد القانونية المتعلقة بالموضوع.

وتبعا لذلك، فإن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة، تثبت صحة عضوية الأعضاء 15 الجدد، في مجلس الأمة، بعنوان «الثلث الرئاسي» لمدة 6 سنوات، إبتداء من تاريخ تنصيبهم، ويتعلق الأمر بالسيدة والسادة:

1 – عبد المجيد بن قداش.
2 – عمر بلحاج.
3 – عمار عبد الحميد ماحي باهي.
4 – محمد بوزيان.
5 – موسى شرشالي، المدعو مصطفى.
6 – عمر دادي عدون.
7 – بلقاسم عبد العالي.
8 – أحمد بناي.
9 – محمد حميدو.
10 – محمد بلحاج.
11 – ليلى حمادي، أرملة عسلاوي.
12 – نور الدين تاج.
13 – ميلود حنفي.
14 – الحاج نور.
15 – ساعد عروس.

ذلكم، هو سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا المحترم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، حول إثبات عضوية الأعضاء 15 الجدد، في مجلس الأمة، بعنوان «الثلث الرئاسي» المعروض عليكم للمصادقة.

شكرا، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد المقرر؛ والآن أعرض عليكم هذا التقرير، للتصويت عليه:

– الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
– الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
– الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

النتيجة:

– المصوتون بنعم: 87 صوتا.
– المصوتون بلا: لا شيء (00).
– الإمتناع: لا شيء (00).

إذن، لقد صادق مجلس الأمة، بالإجماع، على تثبيت عضوية السيدة والسادة الأعضاء الجدد بعنوان «الثلث الرئاسي»؛ وعليه نبارك لهم الالتحاق بمجلسنا، وقد تم تنصيبهم رسميا، كأعضاء في مجلس الأمة، منتمين إلى الثلث الرئاسي، نتمنى لهم كل النجاح في مهامهم؛ هذه استفادة جديدة للمجلس، الذي سيتدعم أكثر فأكثر، نظرا لمهامه الحاضرة والمستقبلية.

الآن، ننتقل إلى النقطة الثانية من جدول أعمال جلستنا، الخاصة بالمصادقة على قائمة نواب رئيس المجلس بعنوان 2020.

طبعا، ولمعلوماتكم، خاصة السيدة والسادة الأعضاء الجدد، أننا في كل سنة نقوم بتجديد أجهزة وهيئات مجلس الأمة، وللأسف هناك تأخير – تقريبا – لمدة شهرين عن موعد ذلك، نظرا للوضع الصحي الذي تمر به البلاد ونعيشه.

وأخيرا، وحسب المناصب الممنوحة إلى الإخوان في المجموعات البرلمانية، وقد قاموا بالاختيار الذي جرى بكل ديمقراطية وشفافية؛ نحن الآن في مرحلة المصادقة على قائمة أعضاء مكتب المجلس والكلمة إلى السيد مدير الجلسة

لقراءة قائمة أسماء أعضاء المكتب.

السيد كمال شوراق (مدير الجلسة): شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

إليكم القائمة الإسمية لنواب رئيس مجلس الأمة، بعنوان التجديد السنوي 2020، حسب اقتراحات المجموعات البرلمانية:

أولا – عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني:
ـ السيد العيد حاجي.
ـ السيد غازي جابري.
ثانيا – عن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي:
ـ السيدة لويزة شاشوى.
ثالثا – عن المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي:
ـ السيد حميد بوزكري.
شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مدير الجلسة؛ الآن أعرض عليكم قائمة السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس الأمة، للمصادقة:

– الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
– الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
– الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

وعليه، نعتبر أن مجلس الأمة قد صادق بالإجماع على قائمة السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس الأمة، ونهنئهم على المهام الجديدة الموكلة إليهم؛ والآن أطلب من السيدة والسادة أعضاء المكتب الإلتحاق بالمنصة، تفضلوا.

(إلتحاق السيدة والسادة أعضاء المكتب الجدد بالمنصة).

مرة أخرى، نهنئ الأخت والإخوة أعضاء مكتب مجلس الأمة، الذين سيسيرون أعمال هذا المجلس، حاضرا ومستقبلا، باسمكم جميعا، أتمنى لهم مرة أخرى كل النجاح في مهامهم، وبعد أن نرفع هذه الجلسة، سيكون لنا اجتماع بعدها مع السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس، من أجل تنصيبهم ثم تكليفهم بتنصيب اللجان التسع والمراقب البرلماني، وسيكون الاجتماع في القاعة «ب» ونشكرهم مرة أخرى كل الشكر.

وبهذه المناسبة، مناسبة اختتام جلستنا، ونحن قد حاولنا التخفيف في هذا الاجتماع، نظرا للوضع الصحي ولاحترام التدابير الصحية، وستكون لنا مناسبات أخرى عن قريب –إن شاء الله– في جلسات أخرى، لنتكلم في مواضيع أخرى عندما يتم التنصيب نهائيا، وتنصّب الأجهزة والهيئات الجديدة، ونعقد معهم اجتماعا ونضع برنامجا بصفة خاصة، فهناك قوانين تنتظرنا، إضافة إلى المهام الكبيرة التي تنتظرنا أيضا، من تعديل الدستور وغيره من القوانين، وهذه فرصة كي نعمل مع بعض ونحاول أن نتكامل في عملنا، أي بالتعاون والتكامل في أعمالنا، لأنه في هذه المرحلة، البلاد تحتاج إلى التزام وتكامل حتى نصل إلى بر الأمان؛ شكرا لكم جميعًا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة والثلاثين صباحا

محضر الجلسة العلنية التاسعة والعشرين
المنعقدة يوم الإثنين 9 ذو القعدة 1441
الموافق 29 جوان 2020

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحًا

السيد الرئيس بالنيابة: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، نرحب بالسيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق، وبالسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، وأيضا نرحب بالطاقم المرافق للوزيرين، وبالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، كما أرحب أيضا بالأخوات والإخوة الصحافيين.

وقبل البدء في جدول أعمال جلستنا نطلب منكم الوقوف دقيقة صمت ترحما على السيد عبد السلام بلعيد، المجاهد ورئيس الحكومة الأسبق، وكذا السيد المجاهد حمود شايد عضو مجلس الأمة السابق، وأيضا ترحما على النقيب الشهيد إسماعيل فاتح، والعريف زكريا خالدي، شهداء الواجب.

..(الوقوف دقيقة صمت وتلاوة فاتحة الكتاب)..

السيد الرئيس بالنيابة: إذن، يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا الصباح تقديم ومناقشة مشروع قانون يتضمن اعتماد تاريخ 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة؛ وطبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق لتقديم مشروع هذا القانون، فليتفضل.

السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم تسليما إلى يوم الدين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العالي العظيم.

سيدي الرئيس بالنيابة،

السيد رئيس اللجنة المختصة،

السيدات والسادة الأعضاء،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي في هذا المقام السامي أن أقف أمامكم في مجلسكم الموقر هذا، لأعرض عليكم مشروع قانون يتضمن اعتماد 8 ماي 1945 يوما وطنيا للذاكرة، الذي يأتي تجسيدا لقرارات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بمناسبة إحياء الذكرى الخامسة والسبعين لمجازر 8 ماي 1945، هذه المجازر التي تعتبر محطة حاسمة في تاريخ كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الغاشم، الذي أظهر نواياه الحقيقية وأخلف وعده بمنح الاستقلال للجزائر نظير مشاركة أبنائها الأشاوس في تحقيق نصره على النازية، وهي ذكرى أليمة، راح ضحيتها شهداء الكرامة من خيرة أبناء هذه الأمة من كل ربوع الوطن؛ حيث خرج الجزائريون منذ الفاتح ماي 1945، للتظاهر في مسيرة وطنية عارمة وسلمية، لتذكير فرنسا بالتزاماتها ووعودها.

هذه الأخيرة لم تتوان في قمع المتظاهرين بحملة شرسة، خلفت عشرات الآلاف من الضحايا، حيث تعرض الشعب الجزائري لأبشع أنواع الجرائم إذ تفنن المستعمر في التنكيل بالجزائريين الأبرياء المحرومين، الذين سقطوا ضحايا البطش الهمجي والتقتيل الإبادي الذي يبقى وصمة عار في جبين قوى الاستدمار.

سيدي الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

من خلال هذه المجازر النكراء أيقن الجزائريون أن المستعمر لا يفهم لغة الحوار ولا التفاوض، وأن الحرية لا تسترجع إلا بالقوة والعمل المسلح، فكانت هذه المحطة منعرجا حاسما ونقطة مفصلية للتحضير لاندلاع الثورة التحريرية المباركة، للظفر بالاستقلال الوطني، واسترجاع السيادة الوطنية المسلوبة.

وفي إطار الحفاظ على الرسالة المقدسة، التي ورثناها عن شهدائنا الذين عبّدوا بدمائهم الزكية الطاهرة طريق الحرية والاستقلال، واجب علينا التمسك بالقيم النوفمبرية النبيلة، والمثل العليا، التي نعمل على تكريسها في الوجدان بفضل المجهودات الكبيرة التي تهدف إلى حماية ذاكرة الأمة، وصون تراثها التاريخي والثقافي المرتبط بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر المجيدة.

سيدي الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

في هذا المسعى، وتنفيذا لقرارات السيد رئيس الجمهورية، الذي جاء في رسالته بمناسبة إحياء الذكرى الخامسة والسبعين لمجازر 8 ماي 1945، حيث قال: «ولأن تاريخنا سيظل في طليعة انشغالات الجزائر الجديدة وانشغالات شبابها، ولن نفرط فيه أبدا في علاقاتنا الخارجية، وقد أصدرت بهذه المناسبة قرارا باعتبار 8 ماي من كل سنة يوما وطنيا للذاكرة»، وعلى هذا الأساس تم إعداد المشروع التمهيدي لقانون يكرس 8 ماي 1945، يوما وطنيا للذاكرة، يحتفى به سنويا، على غرار باقي الأيام والأعياد الوطنية الأخرى، عبر كامل التراب الوطني، وعبر ممثلياتنا الدبلوماسية في الخارج، تكريما لشهداء هذه المجازر، وتخليدا لمواقفهم البطولية والتاريخية النبيلة، حيث تنظم نشاطات وتظاهرات وطنية ومحلية، ولدى جاليتنا بالمهجر، تهدف إلى تثمين موروثنا التاريخي، ونقله إلى شباب الجزائر المستقلة، ضمانا لتحصين الأمة وتمتين صلتها بالوطن وبتاريخه المجيد، الذي يزخر بالعديد من المحطات والمآثر والأحداث التاريخية، التي تعكس البطولات والتضحيات التي قام بها أسلافنا في سبيل أن ننعم بالحرية والاستقلال.

إن هذا اليوم يخلد من خلال الاحتفاء به كل سنة على غرار باقي الأيام والأعياد الوطنية الأخرى، على الرغم من أن النصوص التشريعية المحددة للأيام والأعياد الوطنية لم تشمله»؛ وعليه، يقترح المشروع التمهيدي لهذا القانون تكريس 8 ماي 1945، يوما وطنيا للذاكرة، يكفل صون وحماية ذاكرة الأمة في هذه المرحلة التاريخية الهامة، على غرار باقي الأيام الوطنية التي يحتفى بها.

ذلكم هو مفاد مشروع هذا القانون؛ شكرا على كرم الإصغاء، بارك الله فيكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الآن أدعو السيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لقراءة التقرير التمهيدي، فليتفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق، ممثل الحكومة، المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول مشروع قانون يتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السادة الوزراء، المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

يأتي مشروع القانون المتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة، من أجل ألاّ تنسى الأجيال الحاضرة والصاعدة مجازر الثامن من ماي 1945، التي تعد محطة مهمة من محطات تاريخ نضال شعبها وتضحياته الجسام، في سبيل انتزاع حريته واستقلاله واسترجاع سيادته على أرضه من الاحتلال الفرنسي، ولا أدل على ذلك من سقوط أكثر من خمسة وأربعين ألف شهيد في تلك المجازر، توجت بثورة التحرير المباركة في الفاتح من نوفمبر 1954، ثورة استشهد فيها أكثر من مليون ونصف المليون من الشهداء الأبرار، استعاد بها الشعب الجزائري حريته وسيادته الكاملة على كل شبر من أرضه الطاهرة.

في هذا الإطار، وبناء على إحالة من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، بتاريخ 24 جوان 2020، تضمنت مشروع قانون يتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة، عقدت اللجنة اجتماعين منفصلين بمقر المجلس، صباح ومساء يوم الخميس 25 جوان 2020، برئاسة السيد سليمان زيان، رئيس اللجنة، درس الأعضاء في الاجتماع الأول مشروع القانون المحال على اللجنة وطرحوا الكثير من النقاط ذات الصلة وسجلوا جملة من الأسئلة بشأنها.

أما في الاجتماع الثاني، الذي ترأسه رئيس اللجنة وحضر أشغاله السيد غازي جابري، نائب رئيس المجلس، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، فاستمعت فيه اللجنة إلى عرض حول مشروع القانون، قدمه ممثل الحكومة، السيد الطيب زيتوني، وزير المجاهدين وذوي الحقوق، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، تطرق فيه إلى أسباب تقديم مشروع هذا القانون وأهدافه وأهميته بالنسبة للأمة وللأجيال الحاضرة والصاعدة.

وخلال المناقشة تناول أعضاء اللجنة أحكام مشروع هذا القانون وبعض المواضيع ذات الصلة، كما عبروا عن تمنياتهم بأن يكون بداية لمشاريع قوانين أخرى مهمة، ولاسيما تجريم الاستعمار، الذي لم يعد مطلبا فئويا فحسب بل مطلبا شعبيا، نظرا للجرائم الكبيرة المرتكبة في حق هذا الشعب طيلة مائة وثلاثين سنة من الاحتلال الفرنسي للجزائر.

وقد طرح أعضاء اللجنة أثناء المناقشة جملة من الأسئلة والملاحظات، تمثلت فيما يلي:

– ما الذي يحول دون تقديم مشروع قانون لتجريم الاستعمار؟ وهل المادتان 2 و3 تمهدان لإعداد هذا المشروع؟

– ماذا عن التعويضات بالنسبة للتجارب النووية في الصحراء الجزائرية؟

– إلى أين وصلت عملية استعادة الجماجم من فرنسا؟

– لماذا سمي مشروع هذا القانون بـ«يوما وطنيا للذاكرة» ولاسيما أن كل أعيادنا الوطنية أيام وطنية للذاكرة؟

– هل يمكن اعتبار ضحايا 8 ماي 1945 شهداء على غرار شهداء ثورة نوفمبر المجيدة؟

– هل سيكون يوم 8 ماي يوم عطلة رسمية مدفوعة الأجر كالأعياد الوطنية الأخرى؟

– لماذا تم اختيار يوم 8 ماي دون غيره من الأحداث التاريخية الأخرى في الجزائر؟

– إلى أين وصلت عملية استرجاع الأرشيف الوطني من فرنسا؟

– ما هي الوسائل التي ستستعمل لإيصال وتبليغ رسالة نوفمبر إلى الأجيال الصاعدة؟

– عدم تطابق بعض الروايات والمؤلفات التاريخية، يدعو إلى التساؤل عما إذا كانت تخضع لرقابة وزارة المجاهدين وذوي الحقوق قبل تسويقها أم لا؟

– هل سيتم إنشاء قناة تلفزيونية تبث الأفلام والصور والشهادات التاريخية؟

من جهته، رد ممثل الحكومة، على مجمل هذه الأسئلة والملاحظات وقدم بشأنها جملة من التوضيحات اللازمة، نوردها مختصرة فيما يلي:

بشأن تجريم الاستعمار، أوضح ممثل الحكومة أنه لا مفر من المضي نحو سن مشروع قانون لتجريم الاستعمار، مشيرا أنه سيكون ذا قيمة معنوية مساوية للدستور نفسه، وأن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة يدخل ضمن تجريم الاستعمار، مؤكدا عدم الاكتفاء بالمطالبة بالاعتراف فقط بل بالتعويض عن كل ما خلفه الاستعمار في حق الجزائر والجزائريين، حتى وإن اقتضى الأمر اللجوء إلى هيئة دولية، لأنه مطلب شعبي.

وعن تعويض ضحايا التفجيرات النووية، أوضح أن الملف مطروح على مستوى الوزارة.

وحول استعادة جماجم الشهداء من فرنسا، كشف ممثل

الحكومة عن تشكيل لجنة مشتركة بين وزارات: الدفاع، الخارجية والمجاهدين مدعمة بخبرة علمية للتكفل بمتابعة هذا الملف والعمل على إثبات صحة نسب تلك الجماجم لأصحابها باستعمال الحمض النووي.

كما أشار إلى أن العملية جد صعبة وحساسة وتتطلب وقتا طويلا، مشيرا إلى أن ما تم لحد الساعة هو تحديد هوية ست وعشرين جمجمة عن طريق الحمض النووي (ADN).

وفيما يخص الذاكرة الوطنية والاهتمام بها، صرح أن خمسة مشاريع تم إيداعها الأمانة العامة للحكومة يخلد كل واحد منها حدثا هاما من الأحداث التاريخية، لتلتحق بمصاف الأيام الوطنية مثل 17 أكتوبر، 11 ديسمبر، 19 مارس، أحداث ورقلة، وغيرها، مشيرا إلى أن اعتمادها سيتم أسوة بيوم الثامن ماي، وهي كلها تندرج ضمن التحضير لمشروع قانون تجريم الاستعمار.

كما أكد أن وزارة المجاهدين تعمل جاهدة من أجل تخليد ذكرى عدد من أبطال الجزائر على غرار: سي محمد بوقرة، سي الحواس، و زيغوت يوسف، وأنها تحصلت على رخصة البرنامج، غير أن التمويل مازال يطرح إشكالا لإنتاج هذه الأفلام السينمائية.

من ناحية أخرى، أكد أن مصالح وزارة المجاهدين وذوي الحقوق شرعت منذ سنتين في إحصاء جرائم فرنسا في الجزائر ولم تنته بعد من عملها، وذلك لضخامة حجم هذا العمل والعدد الكبير لهذه الجرائم.

وبشأن تصنيف ضحايا مجازر 8 ماي ضمن شهداء المقاومة، أوضح أن القانون رقم 99-07، المؤرخ في 19 ذو الحجة عام 1419 الموافق 5 أبريل سنة 1999، والمتعلق بالمجاهد والشهيد، فصل في هذه المسألة.

وفيما يتعلق بإمكانية اعتبار يوم 8 ماي عطلة مدفوعة الأجر، أكد أن الأعياد الوطنية التي تتميز بكونها أيام عطلة مدفوعة الأجر هي عيد ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، وعيد الاستقلال والشباب في الخامس جويلية 1962.

وعما إذا كانت المادتان 2 و3 من مشروع هذا القانون، تمهدان لإعداد مشروع قانون لتجريم الاستعمار، أوضح أن إعداد مشروع قانون تجريم الاستعمار يتطلب مشاركة برلمانيين وخبراء في التاريخ ومختصين وخبراء في القانون الدولي، فالأمر يتعلق بفترة طويلة من الاحتلال، مؤكدا ما قاله السيد رئيس الجمهورية، من أن «التاريخ سيظل في طليعة انشغالاتنا ولن نفرط بعلاقاتنا الدولية».

وبشأن تسمية المشروع بـ«يوما وطنيا للذاكرة»، أوضح أن اختيار هذه التسمية تم بناء على استشارة خبراء ومؤرخين.

وعن الأرشيف الوطني الموجود في فرنسا، أوضح أن مصالح الوزارة تتابع تطورات هذا الملف رغم أنه ليس من صلاحيات وزارة المجاهدين، موضحا أن المعلومات المستقاة من مديرية الأرشيف تشير إلى أن نسبة الاسترجاع بلغت 2٪، وأشار بهذا الخصوص إلى أن الرئيس الفرنسي الحالي كان قد وعد بتسليم نسخة مصورة من هذا الأرشيف إلى الجزائر على أن تسلم النسخ الأصلية لاحقا، إلا أن عملية التسليم تأخرت.

وحول الوسائل التي ستستعمل لإيصال الرسالة للأجيال الصاعدة، ذكر أن هناك ثلاثة وأربعين متحفا موزعًا على ثلاث وأربعين ولاية مجهزة بكل الوسائل اللازمة، مشيرا في هذا الصدد إلى مقام الشهيد الذي يستقبل سنويا أكثر من 600 ألف زائر بالرغم من أن الدخول إليه ليس مجانا، وأشار في السياق ذاته إلى أن وزارة المجاهدين منحت لوزارة التربية ثلاثة كتب تاريخ خاصة بالأطوار الثلاثة مدعمة بمنهج تدريس، كما اقترحت رفع معامل مادة التاريخ لإعادة الاعتبار للتاريخ الجزائري.

وعما إذا كانت وزارة المجاهدين تراقب محتوى المطبوعات والمؤلفات قبل تسويقها، ذكر أنه منذ سنتين قامت الوزارة بتوقيف طبع كتاب التاريخ الخاص بالسنة الثانية متوسط، لما يحتويه من أخطاء كثيرة في حق التاريخ الجزائري.

وبالنسبة لاعتماد قناة تلفزيونية تبث الأفلام والصور والشهادات التاريخية، أكد ممثل الحكومة أن إنشاء قناة من هذا النوع كان بقرار من السيد رئيس الجمهورية، الذي أعطى أوامر بتسريع إنشائها، بحكم امتلاكنا لكل ما يتعلق بتاريخ وطننا.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السادة الوزراء، المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

خلاصة القول، إن من أهداف مشروع القانون المتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة، هي أن يظل هذا اليوم، على الدوام، راسخا في ذاكرة الأمة وفي أذهان الأجيال الصاعدة، وذلك من خلال تنظيم نشاطات وتظاهرات محلية ووطنية بهذه المناسبة عبر كامل التراب الوطني،

وعلى مستوى ممثلياتنا الدبلوماسية في الخارج، تخليدا لهذه الذكرى الأليمة والعظيمة من تاريخ هذه الأمة، وتخليدا لضحايا المجازر التي اقترفها الاستعمار الفرنسي في هذا اليوم في حق الشعب الجزائري، وتكريما وتمجيدا لهم ولبطولاتهم في سبيل الحرية والاستقلال.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول مشروع قانون يتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد المقرر، هذا التقرير التمهيدي وكذلك التكميلي، هو عمل يجب أن يسلم في وثيقة رسمية لوزارة المجاهدين، لأن فيه أشياء كثيرة، فيه اقتراحات حول الذاكرة وحول التاريخ، ووثيقة – حقيقة – تستحق إيلاءها كل الاهتمام.

الآن نمر إلى النقطة الثانية من جدول أعمال جلستنا، وهي المناقشة العامة؛ والكلمة للسيد أحمد بوزيان، كالعادة، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

بسم الله جل وعلا والصلاة والسلام على المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اصطفى، أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر،

سيدي وزير المجاهدين وذوي الحقوق المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يقول عزّ من قائل في كتابه العزيز بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: «وذكّرهم بأيام الله» صدق الله العظيم.

فجئنا لنتذكر ونذكر، فثمة أيام تنقش في الذاكرة، لا تحول ولا تزول مهما مرت عليها عوادي الأيام أو الشهور أو الدهور لأنها تجري في الوجدان والدماء والحركات والسكنات، ولا أبالغ إن قلت في النفس من الشهيق أو الزفير، بل لا أجانب الصواب إن قلت إنها مرتبطة بالروح الجمعي للأمة.

والثامن من شهر ماي 1945، هو واحد من هذه الأيام وهو في قناعتنا يوم من أيام الله، لأنه كان نقطة فارقة في تحول مسار الحركة الوطنية، فانقلبت من حال إلى حال، وغيّر من قناعتها بأن ما سلب بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، ومن هنا كان بداية الإشعاع الثوري فتشكل الوعي بأن الحرية والاستقلال شجرة لا تسقى إلا بالدماء الزكية الطاهرة، فترسخت هذه القناعة بخمسة وأربعين ألف شهيد عربونا لهذا الوطن الذي لا يستحق من أبنائه إلا الوفاء والتضحية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح والذي أرّقني وقضّ مضجعي، كيف يعقل ألا يكون هؤلاء الذين انتفضوا في وجه الاستعمار في الثامن من ماي 1945، ضمن قوافل الشهداء؟

لقد ضحى هؤلاء بالنفس والنفيس والغالي والرخيص دفاعا عن فرنسا، تصديقا منهم بالعهد الذي قطعته فرنسا على نفسها بأنها تمنحهم الحرية والاستقلال بمجرد انتهاء الحرب وعودتهم إلى أوطانهم، لكن الغدر والاستعمار رضعا من ثدي واحد وكما قال الجنرال جياب للرئيس الراحل هواري بومدين: «إن الاستعمار تلميذ غبي».

فرب ضارة نافعة، ورب دمعة أثمرت بسمة، وفعلا كان القدر كما كان وإذا بالانتفاضة تشتعل هنا وهناك وينتشر الوعي وتتوحد الإرادة وتذوب الخلافات وتتآلف الرؤى في هدف واحد تمهيدا للثورة المباركة التي كان ثمرتها الحرية والاستقلال، ويحضرني قول شوقي رحمه الله:

وللحرية الحمراء باب بكل يد مضرّجة يدق

وبناء على ما تقدم يجب وجوب إلزام ذاتي وجمعوي أن يكون هذا اليوم كما تبناه مشروع هذا القانون يوما وطنيا للذاكرة فيه نستوقف التاريخ، ونراجع مشوارنا، ونصحح أخطاءنا، ونشحذ همتنا ونجدد غيرتنا، ونشحن بعضا من الرجولة التي افتقدها بعضنا، على أن الالتفات إلى الماضي جميل جدا لكن لا يجب أن يتخذ تعلةً لبعضهم يعلو بها على رقاب الخلق، والذي يريد أن يثبت وجوده فليتكئ على كفاءته ولا يستند إلى الشرعية التاريخية التي هي ملك للجميع ولا يزايد فيها أحد على أحد.

وفي هذه السانحة ـ سيدي الرئيس بالنيابة، الموقر ـ وبما أننا نتكلم عن الذاكرة، أغتنم هذه الفرصة لأبثّ بعض الشكوى وأرجو من السيدة الوزيرة أخذها بعين الاعتبار،

أصالة عن نفسي ونيابة عن أهلي الذين كلفوني بتمثيلهم وهم عشيرتي القاطنة بخربة أولاد بوزيان التابعة إقليميا إلى بلدية الدحموني ولاية تيارت التي قدمت أربعة عشر شهيدا قربانا للوطن المفدى، فضلا عن الإمداد والتموين مما جعل الاستعمار يقصف المنطقة ويأتي عليها عن بكرة أبيها تدميرا وتخريبا وهم معروفون بلا مواربة أو ادعاء، وهم من حملوني ظلم وتعسف الجزائر المستقلة، إذ بقيت المنطقة كما تركها الاستعمار معزولة وكأنها لم تر الاستقلال في حين استفادت مناطق أخرى – حتى لا أسمي – خاصة في أيام الرخاء، حيث طالها الإقصاء والتهميش جهارا نهارا وكأن الأمر مدبر بليل وربما كان عقابا لهم على ما قدموا من قوافل الشهداء، مع أنهم لا يبعدون عن مقر البلدية إلا بستة كيلومترات، مع ذلك فهم محرومون من أدنى متطلبات العيش الكريم بدءا بالطريق الذي هو عصب الحياة والهياكل التعليمية إلا من بقايا ما تركته فرنسا، ويظل حرمانهم أشد لغاز المدينة وخاصة وأن المنطقة في الشتاء لا يحتمل بردها، ويمنعهم من التزود بغاز البوتان الطريق المهترئ الذي لا يصلح شتاء حال سقوط المطر، مع أن المنطقة قد تمت معاينتها من قبل السلطات الولائية السابقة – حتى لا أشخّص – التي وعدت سكانها بأن تمدهم بغاز المدينة في أقرب وقت لكن تبين أنهم أورقوا بوعد ولم يثمروا بإنجاز، وبالعبارة المباشرة فهو وعد كاذب مع أنه كان بإمكانهم أن يتحملوا تكاليف هذه العملية من بقايا ما كانوا يُجمِّعُونَه من ابتزاز وطرق ملتوية من هنا وهناك مما لا يخفى على العام والخاص وأمرهم الآن موقوف على العدالة، لكن اليقين وكل اليقين أن أرض الشهداء لا تقبل زكاة إلا من المال الحلال وهو لا يصلح لها وإن أردناه عنوة، وأنا هنا أرافع عن مضاربي ومسقط رأسي فمن لا خير له في أهله لا خير له في الناس، وما كنت لأتجاسر بهذه المرافعة لولا أن السكين تجاوز اللحم والعصب لينخر العظم، وحتى لا يُتَأوَل كلامي بين المبطلين أو المرجفين أو المناوئين.

هذا غيض من فيض مما عاشته هذه الولاية العريقة التي تجرأ عليها أصحاب المال الفاسد، وأملنا في الوالي المعيّن حديثا الذي يتوسم فيه الخير الكثير، أن يلتفت إلى مناطق الظل في هذه الولاية ومنها هذه القرية بالتحديد التي طالها الإقصاء والتهميش ومورس عليها التعسف لعقود من الزمن.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ والكلمة الآن للسيد بوجمعة زفان، فليتفضل مشكورا.

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر،

السيدة والسيد الوزيران، ومساعدوهما،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة،

إن القرار الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية بإعداد مشروع قانون اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة، يعد بالنسبة للجزائريين في الداخل والخارج مكسبا إضافيا إلى المكاسب المحققة في مجال الحفاظ على تاريخ الجزائر وإثراء محطات وفعاليات الثورة ضد الاستعمار.

سيدي الرئيس بالنيابة،

معالي الوزير،

إن الاحتفال بهذا اليوم من طرف كافة فئات المواطنين، خاصة منهم الشباب المهيكلون في المنظمات والجمعيات الوطنية والمحلية ومن طرف السلطات المحلية والشخصيات الوطنية والمثقفين وأساتذة الجامعات بتنظيم محاضرات ونشاطات وتظاهرات يعتبر الوسيلة الأكثر ملاءمة للتوعية وتسليم المشعل للأجيال الصاعدة من أجل تثمين صلتهم بالوطن وتاريخه المجيد في ظل الجمهورية الجديدة، كما جاء في المشروع.

سيدي الرئيس بالنيابة،

ونحن نثري هذا الموضوع، نرى أنه من الواجب علينا جميعا أن نتذكر ما يعانيه سكان ولايتنا والولايات المجاورة بصورة عامة والقاطنون منهم في مدينة رقان ونواحيها وفي القصور والبلديات القريبة منها بصورة خاصة من تأثير التجارب النووية التي قامت بها فرنسا في هذه المنطقة، والتي لا يزال تأثيرها يظهر جليا باستمرار على الإنسان والحيوان والنبات، مما يتيح لبلادنا الجزائر مواصلة المطالبة بالتعويض

بكل الطرق والأساليب الممكنة عن الأضرار المترتبة عن هذه التجارب، حيث زادت حدة هذه الأضرار منذ ظهور وباء كورونا على السكان في هذه المناطق، وهو ما يجعلنا نطالب ونلح على تدعيم الجهود التي يقوم بها السيد رئيس الجمهورية، والسلطات المحلية من والي ومجالس شعبية منتخبة، وذلك بتشجيع ومساعدة ومرافقة جميع العاملين في قطاع الصحة بالولاية الذي يحتاج إلى الإمكانيات والوسائل الضرورية لمواجهة هذا الوباء.

وفي الختام إسمحوا لي سيدي الرئيس بالنيابة، أن نذكر كذلك بما يعانيه سكان ولايات الجنوب والهضاب العليا هذه الأيام من متاعب شديدة وصعوبات بسبب الارتفاع غير محدود لدرجة الحرارة، بالرغم من الظروف المالية التي تمر بها البلاد، نلتمس من السيد رئيس الجمهورية، الذي له دراية ومعرفة أكثر من أي أحد بهذه المناطق أن يتفضل باتخاذ قرار يحس من خلاله المواطن بمزيد من الرفق وذلك بإعفائه كليا من تكاليف تسديد فاتورات الكهرباء والماء أو تحديد مبلغ رمزي لذلك خلال فترة 6 أشهر الصعبة، أي المحددة من 15 أفريل إلى 15 أكتوبر من كل سنة، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ والكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا معالي الرئيس بالنيابة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على من لا نبي بعده؛

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بالشكر للسيد الوزير على تقديمه لهذا المشروع، وإلى رئيس وأعضاء اللجنة الموقرة على التقرير التمهيدي الذي قدمته.

واختصارا، لا مستقبل لأمة دون حاضرها، ولا حاضر دون ماضيها، فالماضي هو التاريخ بمراحله المترابطة من الزمن التي تشكل ذاكرتها ووجودها، نجاحاتها وسقطاتها، فهو الذاكرة بمختلف التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للإنسان.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة،

يدفعنا هذا المشروع إلى الحديث عن تاريخنا المعاصر الذي يرتبط كثيرا بفرنسا الاستعمارية، التي عملت منذ دخولها الجزائر على استغلال ثرواتها وتدمير كيانها والقضاء على مقوماتها الثقافية واللغوية والدينية وطمس معالم تاريخنا، من خلال ممارساتها الإجرامية التي قامت على قتل المقاومين لمخططاتها وتشريدهم وتهجيرهم، ونهب خيراتنا من الذهب الذي كان يملأ خزينة الدولة آنذاك.

نقول هذا الكلام لنذكر فرنسا أن ما قامت به في الجزائر جرائم لا تغتفر، ولا يمكنها أن تتقادم مع مرور الزمن، جرائم مست بكرامة أجدادنا وآبائنا من خلال أبشع أساليب التعذيب التي سلطتها على الإنسان الجزائري عبر مدننا وقرانا، فلم يسلم شبر من أرضنا من تلك الجرائم، جرائم ما زالت آثارها منقوشة في ذاكرة مجاهدينا وظاهرة على أجسامهم من خلال آثار التعذيب والرصاص، ومن خلال تشوهات أبنائنا بتجاربها النووية في صحرائنا.

نقول هذا الكلام لنذكر فرنسا أن ما قامت به في الجزائر وصمة عار في تاريخها المشين المليء بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، التي دامت على مدار 48231 يوما قضتها هنا في الجزائر، وعليها أن تسأل نفسها: كم قتلت؟ وكم شوهت؟ وكم شردت؟ وكم هجرت؟ وكم جهلت؟

نقول لفرنسا هذا الكلام لنذكرها بأننا لا يمكننا تقطيع أو حرق صفحات تاريخها المشين في بلادنا، وحتى وإن فكر البعض في طي تلك الصفحات، فستمنعه دماء شهدائنا، وتعذيب مجاهدينا وتشريد آبائنا وتجهيلهم، بل إن كل من يفكر في ذلك نعتبرها خيانة للوطن، ونخبره بأن التاريخ لا يرحم.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة،

لقد أبدى الشعب الجزائري رفضا قاطعا للمستعمر الفرنسي منذ محاولاته الأولى لدخول البلاد، ولم يتوقف عن ذلك عبر المقاومات الشعبية التي ظهرت في مختلف مناطق الوطن والتي لم تؤت أكلها نظرا لما كان لدى المستعمر من سلاح وعتاد وجنود، إلى أن جاءت الحرب

العالمية الثانية، حيث وعدت فرنسا الجزائريين بالاستقلال إذا ما انخرطوا معها في تلك الحرب ضد النازية، دون أن تفي بوعودها لهم بالاستقلال، فكانت هذه المحطة منعرجا تاريخيا حاسما نبه الجزائريين إلى حقيقة فرنسا الاستعمارية، وتأكد لهم جيدا أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، بل إنهم جربوا معها كل الأساليب السلمية الحضارية وكان من أهمها مظاهرات 8 ماي 1945، والتي راح ضحيتها 45000 شهيدا، فكانت هذه المظاهرات بمثابة بداية التفكير الجاد لحمل السلاح والعمل على إخراج فرنسا بالقوة من أرضنا.

من هذا المنطلق، ونظرا لما عانيناه من هذا المستعمر، فإن الاحتفال بكل ساعة كانت حاسمة في مسيرة تحررنا يعتبر واجبا وطنيا فما بالنا بيوم سقطت فيه هذه الأعداد الهائلة من الشهداء؟

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة،

إن مناقشتنا اليوم لهذا المشروع هو وفاء السيد الوزير – ومن خلاله الحكومة الجزائرية – لوعد قطعته حفاظا على ذاكرة الشعب الجزائري، بسن قوانين لمجموعة من الأيام الوطنية وتسمية المرافق العمومية بأسماء الشهداء والمجاهدين عبر ولايات الوطن المختلفة، وهو الشيء الذي نثمنه عاليا ونؤكد على المضي قدما لاستكمال المشاريع المتعلقة بمختلف المحطات البارزة في ثورتنا المظفرة وما قبلها.

وعليه؛ وإننا إذ يرسم البرلمان الجزائري 8 ماي 1945، يوما وطنيا للذاكرة، نطالب السيد الوزير باستكمال ما وعد به من مشاريع قوانين خاصة بالأيام الوطنية كإضراب الثمانية أيام واليوم الوطني للكشاف و17 أكتوبر ومظاهرات 27 فبراير 1962 بورقلة والتي جاءت قبل وقف إطلاق النار بعشرين يوما، والتي كانت فيصلا أثناء مفاوضات إيفيان، حين حاول المستعمر الفرنسي فصل الشمال عن الجنوب ومنح الاستقلال للشمال والحفاظ على الجنوب كمستعمرة فرنسية، الشيء الذي رفضه أبناء الجنوب حفاظا على الوحدة الترابية للوطن، فهبوا في مظاهرات حاشدة أثناء زيارة الحاكم الفرنسي لورقلة يوم 27 فبراير 1962، وتأكد له – لهذا الحاكم ولفرنسا يومها – ألا أمل في الحفاظ على هذه المناطق التي كان يطبق فيها حكما عسكريا لتبقى مستعمرة لها.

وعليه؛ نكرر مطلبنا باعتبار 27 فبراير 1962، يوما وطنيا للوحدة الوطنية، لأنه كان السبيل لبقاء الجزائر واحدة موحدة، بعدما حاول المستعمر الفرنسي الفصل بين شمالها وجنوبها.

وفي ختام مداخلتي هذه، أثمن مرة ثانية هذا المشروع تجسيدا لقرار السيد رئيس الجمهورية، داعيا وزارة التربية لتخليده من خلال المناهج التربوية.

آملا منكم – معالي الوزير – إعادة قراءة عرض الأسباب وإعادة الصيغ فيها لنقول "شهداء" بدل "ضحايا".

أشكركم على الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ والكلمة الآن للسيد مليك خذيري، فليتفضل مشكورا.

السيد مليك خذيري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدة والسيد عضوا الحكومة، والطاقم المرافق لهما،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

إسمحوا لي في البداية أن أسدي التحية الخالصة لزملائنا في المجلس الشعبي الوطني، على هذا الموقف القوي، الذي سيسجله التاريخ، بعد مصادقتهم على مشروع القانون المتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة، كما لا يفوتني أن أوجه التحية الخالصة إلى الحكومة التي بادرت بهذا المشروع.

إن تدخلي هذا لن يكون بهدف المناقشة وإنما هو للتعبير عن موقف مبدئي مؤيد بقوة ودون شرط أو قيد لمشروع القانون بكل مضامينه وحروفه.

سيذكر التاريخ أنه في الثامن من مايو 1945، وبينما كانت فرنسا المستعمرة للجزائر تحتفل بنصرها في الحرب على النازية، خرج آلاف الجزائريين في مظاهرات مدنية سلمية، حاملين الأعلام الجزائرية للمطالبة بالاستقلال في مدن سطيف وقالمة وخراطة، وفي شرق البلاد.

وكان رد الفعل، أن قمعت قوات الاحتلال الفرنسي

المتظاهرين بالقوة، مما أسفر عن سقوط ما يفوق 45 ألف قتيل.

لذلك تعتبر هذه المناسبة المتصلة بدراسة هذا المشروع القانوني، محطة قوية للتذكير بالجرائم الوحشية التي اقترفها الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري منذ 1830، إلى غاية إعلان الاستقلال في الخامس جويلية من سنة 1962.

وفي هذا الإطار ينبغي التذكير بأهمية القرار الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والمتعلق بجعل الثامن من ماي من كل عام «يوما وطنيا للذاكرة»، تخليدا لذكرى ضحايا المجازر التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في ذلك اليوم من سنة 1945.

إن هذا القرار التاريخي يستوجب منا جميعا تثمينه وتأييده بكل قوة وذلك لكونه يؤكد بوضوح أن مجازر 1945، لا تحمل سوى وصف واحد ووحيد وهي أنها جرائم ضد الإنسانية وضد القيم الحضارية، استندت إلى فظاعة التطهير العرقي وسلب الأرض دون وجه حق.

وفي هذا المقام لا يسعني كبرلماني أنتمي إلى حزب جبهة التحرير الوطني، إلا أن أثمن أيضا قرار السيد رئيس الجمهورية، المتعلق بإطلاق قناة تلفزيونية وطنية خاصة بالتاريخ، والتي ستكون – لا محالة – سندا بيداغوجيا للمنظومة التربوية في تدريس هذه المادة وإيصال رسالتها إلى مختلف الأجيال.

ومن هذا المنطلق، الواجب يقتضي منا كبرلمانيين الوقوف صفا واحدا بغية التصدي لمناورات مختلف الأوساط واللوبيات الكولونيالية والعنصرية المترصدة على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، والتي ما زالت حبيسة مرحلة نبذها التاريخ إلى الأبد.

وفي الأخير، أقول إن التاريخ يحتل أهمية قصوى في حياة الأمم والشعوب، وإن من لا تاريخ له لا وجود له، فإدراكنا لأهمية الذاكرة والتاريخ يعود لكون أن الماضي يقودنا إلى فهم الحاضر والتطلع للمستقبل.

إنني متأكد كل التأكيد ومقتنع كامل القناعة، بأن كافة زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة، يقاسموننني نفس الموقف ونفس الشعور.

عاشت الجزائر شامخة وقوية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مليك خذيري؛ الكلمة الآن لآخر متدخل وهو السيد مصطفى جغدالي، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدة والسيد الوزيران المحترمان،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله،

ألف مبروك للشعب الجزائري، بعد 75 سنة من مجازر 8 ماي 1945، يخلد هذا اليوم كيوم وطني للذاكرة، والشكر لكل من فكر وأمر وخطط ليكون 8 ماي يوما مباركا وعزيزا للشعب الجزائري، والشكر موصول إلى رئيس الجمهورية، والسيد وزير المجاهدين المحترم.

هذا اليوم، يعتبر يوما يحفظ فيه الشعب الجزائري ويكون يوما للذاكرة، ذاكرة مجازر 8 ماي 1945، مجازر قالمة، سطيف وخراطة، والسؤال الذي طالما طرحناه: لماذا نطلب من فرنسا الاعتراف بمجازر 8 ماي، ونحن لم نعطه قيمته التاريخية الكبيرة كيوم وطني للذاكرة؟ ويكون ضمن الأعياد الوطنية، ويكون فيه التصويت من هذا المنبر بالأغلبية المطلقة؟ لأن الأمة التي تحفظ تاريخها يعلو حاضرها ومستقبلها، خاصة إذا كان تاريخها مشرفا حافلا بالبطولات، مثل ثورتنا التحريرية المجيدة، التي يضرب بها المثل في كل دول العالم، وكانت الانطلاقة في نوفمبر 1954، كلمة واحدة رددها الشعب الجزائري «لا للاستعمار الفرنسي»، ودعت إلى الاستقلال الجزائري واحدة موحدة دون التفريط في شبر واحد من ترابها الزكي الطاهر، وهذا ما كان علينا أن نعلمه لأولادنا، جيلا بعد جيل، وهذا القانون الذي سنغيظ به فرنسا وأذنابها جاء تخليدا لأرواح ضحايا مجازر 8 ماي 1945.

وكنا نتمنى أن تتم برمجته مع مشروع قانون تجريم الاستعمار، كمبادرة نخلد بها دماء الشهداء الأبرار، وحتى نبلغ رسالة الشهداء للأجيال، وحتى يحفظ أبناء الجزائر، جيلا بعد جيل، أن الحرية التي ننعم بها اليوم ثمنها آلاف الضحايا أو الشهداء من آباء وأجداد، قامت فرنسا بإبادتهم

جماعيا، دون سابق إنذار، خرج فيها المواطنون في مسيرات سلمية للمطالبة بالاستقلال، كما وعدتهم فرنسا الكاذبة.

وفي الأخير، ألف مبروك للشعب الجزائري على هذا اليوم المبارك، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الآن وبعدما أكملنا التدخلات والمناقشة، نسأل السيد الوزير، هل هو جاهز للرد على تدخلات السادة الأعضاء؟ تفضل.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

هناك مثل شعبي يقول: «اللي تحبو قابلو»، في الحقيقة يعجز اللسان أن يتكلم عن التاريخ، في وجود أصحاب من صنعوا ملحمة الجزائر ومن صنعوا التاريخ، وليسمح لي أن أناديه عمي صالح، وعمي رمضان، المتواجد أيضا هنا، وبعض إطارات الثورة الذين كونوا مجلس الأمة، فاسمحوا لي أن أتكلم أمامكم، فنحن أمامهم صغار، أطال الله أعماركم وجزاكم خيرا، **(تصفيق)**، على ما قدمتم للجزائر والجزائريين، فأنا جد مسرور للقائي معكم وتقديم هذا المشروع، الخاص بذكرى غالية على الشعب الجزائري، وهي الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين، وأن نذكر أنفسنا وغيرنا ومن معنا ومن ضدنا والموجود هناك والموجود هنا، بأننا قدمنا ثمنا باهظا جدا من أجل الحرية والاستقلال للجزائر، منذ 1954 إلى 1962، أكثر من مليون ونصف المليون من الشهداء، فأنا وزير المجاهدين وذوي الحقوق وأملك البطاقية، أنا أقول أكثر، لأن البطاقية التي هي موجودة عندنا هي للشهداء الذين تقدم أهلهم لإتمام وثائقهم، وما دمره الاستعمار عن آخره، من سكناتهم وأهاليهم وحيواناتهم، فأولئك ليسوا مذكورين.

أنا أقول إن وزارة المجاهدين لها محوران اثنان، ركيزتان، تعمل لشأنهما وبهما:

المحور الأول، خاص بتحسين الوضعية الصحية والاجتماعية والنفسية للمجاهدين وذوي الحقوق، الذي تضبطه قوانين الجمهورية ونحن من نطبقه، والآن نحن في وزارة المجاهدين، نشرع في تحيين بعض القوانين التي تعود بالفائدة على هذه الفئة من المجتمع، والتي تستحق منا كل عناية وصبر وعمل جاد بالنسبة لهم.

أما المحور الثاني، فيشمل كل الجزائريين والجزائريات وهو المحور الخاصة بالتراث الثقافي والتاريخي، المرتبط بالمقاومة والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني، يعرفه الكل، الخاص والعام؛ فعلا، سواء الوزارة أو الدولة بصفة عامة، لم نعتن بتاريخنا منذ الاستقلال، ولأسباب موضوعية يعرفها الخاص والعام، كلما خرجت الجزائر من أزمة إلا وبفعل فاعل واحد تدخل في أزمة أخرى، من كان يتكلم عن التاريخ؟ في السنوات الماضية كنا نبحث عن الأمن فقط، ولكن الآن هناك أمن واستقرار وهناك تضحيات كبيرة أخرى، ونترحم على شهداء الواجب الوطني كذلك، والرجال الواقفين الذين وقفوا وقفة رجل واحد للدفاع عن كيان الجزائر، فأصبحنا الآن ننعم بالحرية والاستقرار والأمن، وننعم كذلك بالجزائر المستقرة التي أصبحت كلمتها مدوية؛ والآن نعطي حقا للتاريخ، وهذا المشروع التمهيدي الخاص بتكريس 8 ماي 1945 يوما وطنيا للذاكرة، يدخل في إطار نفض الغبار عن تاريخنا، وأنتم كلكم تعرفون أن هذه الأحداث وهذه المجازر وقعت سنة 1945، ولم تدرج، وأنا قدمتها في المشروع، وافتككنا الاستقلال سنة 1962، ولم تدرج، والآن والحمد لله ولا شك في ذلك أنه سوف يدرج ويكرس يوما وطنيا للذاكرة، لأن إخواني في اللجنة سألوني لماذا الذاكرة؟ لأن السيد رئيس الجمهورية أقرَّ أن يكون يوما وطنيا للذاكرة، واستشار بعض الخبراء في التاريخ والمؤرخين، وفعلا كان التحضير – وأتكلم مع السيد الرئيس – لأن إعلان ثورة أول نوفمبر، ليس «قدم الشتاء وسقط المطر»، بل تم التحضير لها، ومن بين التحضيرات كانت المجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري، هذه المحطات التاريخية الخاصة بـ 8 ماي 1945، ولهذا سمي بـ "يوم وطني للذاكرة"، ويعتبر كذلك جزءً من الذاكرة الجزائرية، كذلك طرح الإخوة وخاصة السيد العضو من ورقلة، لنا مشروعا تمهيديا آخر وهو على مستوى الأمانة العامة للحكومة، وسيمر – إن شاء الله – على مجلس الحكومة ومجلس الوزراء، ثم البرلمان بغرفتيه، واقترحنا أن يكون يوما وطنيا للتفجيرات النووية في الجنوب الجزائري، 13 فبراير، والمشروع موجود.

أولا، نحن غيرنا تسمية "التجارب" كما كانت تسمى إلى "تسمية التفجيرات"، فنحن نسميها تاريخيا

«التفجيرات النووية في الجنوب الجزائري»، التي كانت تحت الأرض وفوق الأرض وما بين السماء والأرض، يقول المؤرخون بأن هناك 17 تفجيرا نوويا في الجنوب الجزائري، وسموه بالأحمر والأخضر.. المهم انعكاساته كانت تقتل وما زالت إلى حد الآن تقتل، وهذا من بين الملفات -كذلك- المطروحة بين الجانب الجزائري والجانب الفرنسي؛ اقترحنا كذلك يوما وطنيا للمظاهرات - الذي سننظر في تسميته إن شاء الله - التي وقعت في ورقلة وفي ولايات الجنوب الجزائري، واقترحنا إضراب الثمانية أيام للتجار الجزائريين ليكون يوما وطنيا، وهو الذي دفع بالقضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة، وبرهن الشعب الجزائري على توحده وتماسكه وتجنده في سبيل ثورته، وكذلك يوم وطني للمقاومة ومقترح كذلك «يوم المبايعة» للأمير عبد القادر، حيث بدأت المقاومة المنظمة، والأمير عبد القادر هو مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، وعندنا مشروع آخر، وهو «اليوم الوطني للكشاف»، ذكرى وفاة قائد الكشافة الجزائرية، هذا كله مطروح وسيأتي - إن شاء الله - وسنصادق عليه، وهذا يدخل في إطار نفض الغبار عن تاريخنا، وكذلك تدخل في إطار التحضير لملف تجريم الاستعمار الفرنسي، الذي هو مطلب شعبي لا يختلف عليه اثنان، وأنا لم أرهما أوألتق بهما!! فبالنسبة لهذه الذكريات ستكون - إن شاء الله - أما بالنسبة للمحاضرات والملتقيات فوزارة المجاهدين - فعلا - لحد الساعة لنا 43 متحفا عبر 43 ولاية، وعندنا 5 ولايات ناقصة، الأرضية والدراسة موجودتان، لكن تأجلت بسبب الوضعية المالية وانعكاساتها التي عرفها العالم جميعا، فالملف موجود، وعندما تتحسن الوضعية المالية سنشرع في إنجازها، فالملفات موجودة؛ كذلك بالنسبة للذاكرة، عندنا أفلام في إطار ما يسمى رخصة البرنامج، هي موجودة، 3 أفلام خاصة بالشهيد زيغود يوسف والسي محمد بوڤرة والسي الحواس، سنشرع - إن شاء الله - في التحضير لدفتر الشروط، وسنبدأ أولا بفيلم الشهيد زيغود يوسف، وسنشرع في التصوير في أقرب الآجال وأتمنى أن يكون هذا قبل نهاية السنة، وسيليه الفلمان الآخران.

كذلك لوزارة المجاهدين مركز للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني، الموجود بالأبيار، وأدعو -كذلك- إخواني وآباءنا، الذين لم يزوروا مركز الدراسات هذا، المتكون من إطارات تعمل مع الجامعة والتعليم العالي والباحثين، فكل متاحفنا فيها مجالس علمية، تتكون من - ليس من موظفي وزارة المجاهدين - خبراء وباحثين وأساتذة ومختصين في التاريخ.

كذلك، أنجزنا في حديقة بن عكنون ما يسمى «معرض الذاكرة»، فيه مجسمات وآلات للّمس إلى غير ذلك، حتى نجلب الطلبة وشبابنا، وعندنا مشروع آخر في وهران وفي ورقلة، وقد اخترنا الأرضية، وفي زيارتي الأخيرة طلب منا السيد الوالي تغيير الأرضية، إلى مكان أحسن، لأن المقر بين البلدية ومنظمة المجاهدين، فنحن سنكون مع بعض - إن شاء الله - هذا في ورقلة وسيكون كذلك في ولاية قسنطينة عندما تتحسن الوضعية المالية للجزائر، هذه مشاريع قائمة وستنجز، بإذن الله، لأن رئيس الجمهورية يحث دائما على الذاكرة، وما أدراك ما الذاكرة، وأولوية الأولويات له هي الجزائر، والجزائر معروفة بتاريخها، ولا يوجد تاريخ ولا توجد ثورة في العالم وعبر الأزمنة كثورة الجزائر، التي نفتخر ونعتز بها، وبطاقة تعريفنا هي بلد المليون ونصف المليون من الشهداء، والدليل أنه عندما يذهب أحد إلى بلاد أخرى وخاصة في أداء فريضة الحج أوالعمرة يلتقي بأناس آخرين من دول أخرى، ولما يقول بأنه جزائري، يقال له أهلا وسهلا ببلد المليون ونصف المليون من الشهداء، وهذا ما يؤكده المعتمرون والحجاج، وهذه هي بطاقة التعريف الخاصة بنا، أحب من أحب وكره من كره، ومن يحبنا يأتي للعمل معنا، ومن لم يحبنا فالله يمنع، والتاريخ لا يرحم.

بالنسبة للمحاضرات، عندنا مجموعة أفلام وقد أنجزت وزارة المجاهدين 11 فيلما طويلا، و40 فيلما وثائقيا، سلمناهم إلى التلفزيون الجزائري وسلمناهم كذلك للقنوات الخاصة؛ والآن شرعنا على مستوى كل ولاية في تصوير شريط وثائقي من 1830 إلى 1962، وأنهينا 20 ولاية، وما زالت 28 ولاية، منها ما هو في بدايته ومنها ما هو في النهاية، في حين هناك من بدأ الآن؛ كذلك لم نتكلم عن الجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري، فقد نصبت لجنة من خبرائنا وعلمائنا من المختصين في التاريخ، يحصون الجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري منذ 1830 إلى غاية 1962، سنتين من العمل ولم ينتهوا من ذلك، جرائم كبيرة ومتعددة يندى لها الجبين، هدفنا هو أن نذكر أنفسنا جيلا بعد جيل ونذكر غيرنا وأبناءنا وأحفادنا حتى يأتي الوقت الذي يفتخر به أبناؤنا بأسلافهم، وفي الضفة الأخرى كذلك،

يندى لها الجبين بما فعلوه في الشعب الجزائري، ورئيسهم أقر بذلك، فقد قال: «جرائم ضد الإنسانية»، وشهد شاهد من أهلها، المحارق لدليل قاطع، احتفلنا بذكرى 170 سنة الخاصة: «بالفراشيش» في الظهرة، وعندنا في قالمة والأغواط، عندنا في البليدة؛ إذن، نحن نحصي الجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري منذ سنتين والخبراء لم يكملوا بعد، أنجزنا كذلك بفضل هؤلاء العلماء والخبراء والمختصين في التاريخ والمؤرخين مناهج كتب لتدريس التاريخ، بالنسبة للطور الأول الابتدائي، بالنسبة للطور الثاني المتوسط، بالنسبة للطور الثالث الثانوي، وتم تسليمها منذ أكثر من سنة إلى وزارة التربية الوطنية، كذلك عندنا لجنة للقراءة تشرف على كل الأعمال التي تصدر حول التاريخ وتعطي رأيها فيه، لما وجدوا كتاب التاريخ للمتوسط يحوي بعض الأخطاء والغلطات رفضت وزارة المجاهدين المصادقة عليه، وأرجعناه إلى وزارة التربية الوطنية، التي أوقفت سحبه، والآن هو في المراجعة مع وزارة المجاهدين - طبعا - عن طريق مؤرخينا.

بالنسبة للمتاحف أيضا يجب أن نتذكرها، فالمتحف الوطني الموجود بمقام الشهيد الدخول إليه ليس مجانيا، إلا في أيام الندوات والمحاضرات والأعياد الوطنية، وباقي الأيام الناس تدفع، هذا في 2018، أما في 2019 فالله غالب، لم نستطع التحكم في الأمور نظرا للوضعية التي مرت بها البلاد، لكن في 2018، زار المتحف الوطني للمجاهد أكثر من 600000 زائر، قاموا بالدفع والدخول، وهذا يشجعنا أكثر، لأنه في بعض المرات ننظم ندوات ومحاضرات ولا يأتينا الناس، أما عندما يأتي المواطن ويدفع للدخول، فأظن أن هناك استفاقة ونهضة وتشوقا لمعرفة تاريخنا، ولما جمعنا الإحصائيات عبر التراب الوطني، في المتاحف الموجودة عبر التراب الوطني، ومتاحف وزارة المجاهدين الموجودة تختلف عن المتاحف الكلاسيكية العادية الروتينية، عندنا قاعة للمطالعة، عندنا مكتبة، وقاعة للأنترنت، قاعة لعرض الأفلام والأشرطة، زيادة على وثائق المعارض، فوصلنا إلى أكثر من مليون، ولهذا أخبرت إطاراتنا في وزارة المجاهدين بأنكم ورطتمونا وورطنا أنفسنا؛ إذن، مستقبلا أضعف الإيمان هو أن نبقى في حدود هذا العدد وإذا تراجعنا عن هذا العدد فنحن لا نعمل؛ إذن، عندنا مجلس علمي ومجلس إداري ومجلس توجيهي كذلك في متاحفنا.

بالنسبة للقناة التلفزيونية، هي بقرار من طرف السيد رئيس الجمهورية، آخر اجتماع لمجلس الوزراء، الذي كان قبل هذا، أعطى تعليمات إلى السيد وزير الاتصال ووزير المجاهدين، ونحن الآن نعمل وهناك لجنة مشتركة بين وزارة المجاهدين ووزارة الاتصال والتلفزيون؛ المادة الخام موجودة، القضية تقنية مع التلفزيون الجزائري - أظن - ستكون عن قريب قناة خاصة بالتاريخ، نسميها قناة التاريخ أو قناة الذاكرة، لكن وزارة المجاهدين، رغم بدء هذه القناة، نحن عن طريق اليوتيوب لدينا تقريبا قناة، عند الدخول إلى اليوتيوب يمكن البحث عن قناة وزارة المجاهدين، والتي نبث فيها المحاضرات والأفلام والأشرطة والندوات، كذلك نفكر في إذاعة خاصة بالتاريخ، والمقصود هو أننا نستغل جميع الوسائل لكي نبلغ تاريخنا، التاريخ العظيم الذي صنعه رجال عظماء.

قبل أن أنهي، أقول بأن قضية التاريخ في الجزائر الآن يجب التكلم فيها عن جميع المحطات، وأقول من هذا المكان المحترم، لا يوجد طابوهات ولا توجد موانع، يوجد فيه شرط واحد هو أن يجمع التاريخ الجزائريين، ويوحدهم، وأن نرفع من شأن الجزائر بين الأمم نظرا لتاريخها، وليس شيئا آخر، ولا نقول هذا لا نتكلم عنه، بل نتكلم عن كل شيء، فالتاريخ فيه الجانب الإيجابي وكان الهدف والغاية منه الاستقلال، ووصلنا إلى الاستقلال، والجوانب السلبية نتكلم عنها أيضا، أين الإشكال؟! ونتحاور بخصوصها، ليس هناك موانع للتكلم عن تاريخنا، اللهم إلا إذا كانت هناك خلفيات لنسيء إلى تاريخنا، ومن خلال الإساءة إلى تاريخنا، الإساءة تكون للجزائر، وهذا لا يحبه أحد، ولا أظن أن هناك جزائريا يحب هذا الشيء؛ إذن، على المؤرخين ذلك، وكما بعث السيد رئيس الجمهورية بنداء إلى كل المؤرخين والطلبة والمختصين في التاريخ فأبوابنا مفتوحة.

أذكر كذلك، بأن الملفات المطروحة -كما ذكر أحد الأعضاء - بين الجانب الجزائري والجانب الفرنسي، هي أربعة ملفات، في القضية المتعلقة بالأرشيف، أي الأرشيف الوطني مع الأرشيف الوطني الفرنسي، والأرشيف الجزائري تابع لرئاسة الجمهورية ونحن نعمل بالتنسيق، كانت هناك لجان مشتركة وكانت متوقفة نظرا إلى أن المدير العام للأرشيف الفرنسي تم تعيينه مؤخرا، واجتمعنا مع الجانب الفرنسي، ولحد الساعة لا يوجد شيء ملموس وجدي من الطرف الفرنسي، نتمنى ذلك مستقبلا، كما صرح الرئيس

الفرنسي في زيارته الرسمية حيث قال: سنعطي للجزائرين بداية نسخا من الأرشيف، ثم بعدها سنعطيهم الأرشيف الأصلي.

هذا هو مطلبنا، ونحن لن نتراجع عنه، ويبقى قائما إلى أن يتم استرجاع الأرشيف الجزائري الموجود في فرنسا، وليعلم الجميع أنه كان لي لقاء مع الوزير الفرنسي السابق، المكلف بالذاكرة وقدماء المحاربين، هناك 475 كلم طولي من الأرشيف الجزائري الموجود في فرنسا؛ ولما نقول الأرشيف، بعض الناس يقولون أرشيف التاريخ فقط، لا، بل إننا نحتاجه في التاريخ والصناعة والمياه والري، وكل شيء يخص الجزائر، يجب علينا أن نجلبه؛ طبعا، بالإضافة إلى الملف الخاص بالذاكرة بيننا وبين الجانب الفرنسي، والذي هو موجود، ولكن أقول بأن التاريخ الموجود في الجزائر هو أكثر، فهناك ما هو فوق الأرض، وهناك ما هو عند الناس، وهناك ما هو عندنا بين الأرشيف ووزارة المجاهدين ولكن على الأرض هو موجود، الأسلاك الشائكة موجودة، والحمد لله لأن الجيش الوطني الشعبي، قام بتطهيرها وتسليمها للبلديات، المقصلة موجودة، مذكرات المجاهدين موجودة فالناس يكتبون التاريخ؛ البعض يقول بأننا لم نكتب التاريخ، أقول لا، فنحن قد كتبناه، وزارة المجاهدين لا تكتب التاريخ ولكن توفر المادة الخام لكتابته، أبو القاسم سعد الله، كتب عن التاريخ، الدكتور يحيى بعزيز كتب عن التاريخ، ومؤرخونا كتبوا عن التاريخ، وأنا أدعو الناس والمؤرخين والطلبة والباحثين لاستغلال الكتب الموجودة في مركز الدراسات التابع لوزارة المجاهدين، الكتب الموجودة في المتاحف، والآن يتم استغلال الشهادات كذلك، فلقد جمعنا 30000 ساعة، تم فحصها من طرف المختصين، وربما نبقى مدة ساعتين أو ثلاثا مع المجاهد، ولكن لما نستخرجها كمادة خام جل المؤرخين والمختصين -ربما- يختصرونها تفاديا للتكرار ولتصحيح التواريخ، وتصبح الساعتان 45 دقيقة أو تبقى ساعة، وعندنا 30000 ساعة موجودة، ونحن مستعدون، وبعض الطلبة والمؤرخين مستعدون من أجل استغلالها، نطلب من الجميع استغلالها في بحوثهم وكذلك من المختصين في التاريخ؛ هناك أيضا المسابقة الوطنية «جائزة رئيس الجمهورية» كل أول نوفمبر، كذلك هناك مسابقات ننظمها عن طريق مديرية المجاهدين، وعندنا اتفاقيات مع بعض الوزارات، وسنمضي اتفاقية مع وزارة التربية ووزارة التكوين المهني، والكل يصب في مجال التاريخ والتعريف به.

إذن، هناك عمل كبير ينتظرنا في المستقبل، بأن نعطي للتاريخ حقه، وليعلم الجميع بأنه لا يوجد عندنا طابوهات، الحركى متواجدون بفرنسا، إختاروا طريقهم ودينهم!! هنا في الجزائر لا يوجد سوى المجاهدون والثوار وأبناء الشهداء وأبناء المجاهدين وكذا الوطنيون المخلصون، إنهم موجودون في الجزائر ويدافعون عنها، لن نخاف «والخير باق في أمتي إلى قيام الساعة»، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، نحن نفتخر ونعتز بأننا جزائريون، كنا جزائريين، وما زلنا جزائريين، وسنبقى جزائريين، نحمل راية الوفاء للشهداء لا أكثر ولا أقل، هذا واجب علينا، وأن نخدم هذا البلد، لأن ما قدمه الشهداء والمجاهدون، قدموا أرواحهم رخيصة من أجل أن نستقل، الآن عندنا ضريبة العرق، ولكن الجزائر الآن تمر بمرحلة خطيرة وصعبة وحساسة جدا، يجب أن يلتئم جمعنا ونوحد صفنا، حتى نكون أوفياء لشهدائنا، لأنه ما الجدوى إذا كنا سنسجل تاريخا لا ينعكس علينا بالإيجاب!؟ بل يجب أن نرفع الجزائر كما أرادها الشهداء؛ ماذا سنفعل بالتاريخ؟ إذا كنا سنضع قانونا لتجريم الاستعمار- ويجب أن يكون- ونجعل له مكانة وميزانا مثل قانون المرور، ماذا نفعل به؟ قانون تجريم الاستعمار يجب أن يكون قانونا يُدوّي، قانونا تنبثق منه عدة توصيات، قابلة للتطبيق، نهز به العالم، أما لو عرضناه الآن وصادقنا عليه فسننشره في الجريدة الرسمية، وبعدها ننساه، لا، لا، القانون موجود، ونشكر الأخوات والإخوة، الذين هم حريصون، ونحن كلنا حريصون أن يكون في مستوى تضحيات الشهداء، وأن يكون من ورائه حب الجزائر والدفاع عنها، نحن نستشير وما خاب من استشار، عندنا مؤرخون تتم دعوتهم من دول أخرى لإجراء محاضرات، ربما هم مهمشون هنا أو تحت الظل، يجب أن يشاركوا معنا، والخبراء في القانون الدولي أيضا يجب أن يشاركوا معنا، المجاهدون وإطارات الثورة الذين هم على قيد الحياة يجب أن يشاركوا معنا، ونصل إلى قانون يجرم فرنسا فعلا، ليخجل العالم كله لما فعلوه بالجزائر وبالجزائريين، هذا هو القانون الذي نريده، أن يكون في مصاف دستور الجزائر، ونحن لا نفتخر بثرواتنا فبعض الدول الإفريقية عندها ثروات من الغاز والبترول والمعادن الأخرى أكثر من الجزائر، لكنهم لا يملكون تاريخنا،

نحن عندنا تاريخ، وحتى نعتز ونفتخر بتاريخنا يجب أن نمجده ويجب أن ندرسه لأبنائنا، على وزارة التربية الوطنية أن تلعب دورها كما ينبغي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يجب أن تلعب دورها كما ينبغي، المجاهدون يجب عليهم أن يدلوا بشهاداتهم وأن يكتبوا مذكراتهم، نستطيع كذلك أن نكون أوفياء للشهداء، ونكون كذلك محافظين على أمانتهم، هناك قصة أقصُّها دائما وقد رواها لي مجاهد موجود هنا بالعاصمة، كنت أعرفه في ولاية من الولايات، وأنا متأثر بها وهو الآن بصدد كتابتها، هو مجاهد صعد إلى الجبل، وكما قال السيد الرئيس، المجاهد ليس له منزل ليذهب إليه أو مدرسة بل يذهب إلى الجبل، وليس لأي كان القدرة على الصعود إلى الجبل، فإذا لم تقم بعملية فدائية وتقسم على المصحف وتقبل الراية الوطنية فإنك لن تصعد إلى الجبل، وعندما تصعد إلى الجبل تعرف إلى أين أنت ذاهب، والسلاح أنت من يجلبه، كما قال ذلك الضابط في لقطة في فيلم الشهيد لطفي : «قال له السلاح وين راه؟ قال تجيبو من تحت القودرون». ويروي لي هذا المجاهد بأنه عندما صعد إلى الجبل ولد له مولود، وكان له أم وأب، ولا ينقصه شيء، مثل السي مصطفى بن بولعيد، رحمه الله برحمته، كان غنيا ولا يحتاج إلى شيء، ولأنني كنت أعرفه في ولاية من الولايات، وفي أحد الأيام التقيت مع أحد معارفه فسألته أين المجاهد فلان، فقال لي بأن له ابنا مسؤولا في العاصمة، وقد جاء به لأن صحته متدهورة، فقلت أريد أن أراه، وعندما جاء عندي للمكتب روى لي هذه القصة، ولما سمعتها صرت أنا أبكي وهو يبكي كأنّ الشهيد استشهد بالأمس، يقول: إلتقينا في معركة مع العدو، وألقى الفرنسيون عليهم القبض وهم مصابون، وقدموا أمام العدالة وحكم عليهم بالإعدام، ووضعوهم في زنزانة مساحتها 1م^2، لهذا نقول لشبابنا، في مساحة 1م^2 ومحكوم بالإعدام، 24 ساعة على 24 ساعة، ماذا سيفعل ؟ يجب أن نتفكر ونتخيل هذا الموقف وهذه الصورة، سألته كيف كنت تفعل؟ يقول لي أبقى واقفا وعندما أتعب أجلس ويقف الشهيد الذي معي، على مدار 24 ساعة وكانت لنا ساعة واحدة في الأسبوع، للخروج إلى الساحة، والشهيد كان مصابا ولم يكن هناك لا دواء ولا هم يحزنون، كنا نجلب نبتة المقرامان ونقوم بطحنها وعصرها وتضميد الجرح إلى أن تعافى، وفي يوم من الأيام كانت المقصلة، هذه المقصلة عبارة عن غول، فيها قطعة حديد أرق من الشعرة وأحدُّ من السيف وتوضع على رقاب الرجال، الذين ذنبهم الوحيد أنهم قالوا "الله أكبر" و"تحيا الجزائر" و"حياتنا في سبيل الجزائر"، يقول: في ليلة من الليالي لم يستطع النوم وبقي جالسا، قال يا عبد القادر، إنهم قادمون لكي ينفذوا في حقي حكم الإعدام، وكانوا يسمعون الشاحنة ويعرفون بأنها أتت، وذلك على الساعة الثانية أو الثالثة أو الرابعة صباحا، وقال ليس مثلما نحن عليه الآن، يوجد هاتف وأدوات تواصل، قال نحن المجاهدين عندنا اتصال رباني لاسلكي، وقال يمكن ألا أكون أنا ويمكن أن يكون واحد من الإخوة، وسابقا كانوا يسمون بالإخوة، الإخوة قالوا، الإخوة جاؤوا.. يقول: حتى سمعنا وقع أحذية الحراس -عافاكم الله- في الرواق، فقال لقد دخلوا، فأخبرته أنه لا يمكن أن يكون هو، قال حتى سمعنا المفتاح يفتح باب الزنزانة، فقال أرأيت لقد قدموا من أجلي أنا، فقال له لا، ثم وقف وهيأ نفسه، كان عنده مصحف وسجادة صغيرة، وقام بإعطائي إياها، ثم أقدموا على وضع الأصفاد له فقال لهم لا، لا تضعوا لي الأصفاد، فأنا لا أخاف الموت، وأعلم بأنكم ستحكِمون عليّ بالإعدام، إلتفت إلي وقال: يا عبد القادر إذا بلّغك الله الاستقلال فإني أوصيك بشيئين، قال عندما كنت معه في الزنزانة كان يكلمني عن أمه وولده الذي ولد بعد صعوده الجبل وعن زوجته الشابة، قال له أوصيك بشيئين اثنين، الأولى أخبر الشعب الجزائري -بعد الاستقلال- ألا ينسونا ويدعوا لنا، والثانية أوصيك بألاّ ينسوا الأمانة، وقال أفهمت ما قصدي بالأمانة، فقلت أولادك وأولادي، فقال أنا لا أتكلم عن الأولاد، قصدي أن يحافظوا على الجزائر فهي الأمانة!!

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..**(تصفيق)**..

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ حقيقة موضوع التاريخ والذاكرة، عندما نتكلم عنهما فهي أودية؛ فقط بالمناسبة أحب أن أذكر بأن كتابة التاريخ والذاكرة، نحن ثورتنا كلها أحداث ومحطات، يعني أن كل حدث عندما نتكلم عنه يجب أن نتكلم عن أسبابه وبعدها نتكلم عن الحدث نفسه، حتى يفهم الناس ما هي أسبابه، ولا نكتفي بهذا للوصول إلى الحقيقة، فنتساءل عن انعكاسات

هذا الحدث، ولما نسجل هذا الانعكاس أحيانا يكون إيجابيا وأحيانا يكون سلبيا، هنا نصل إلى حقيقة كل الأحداث التي عشناها وكل المحطات التي عاشتها ثورتنا.

بهذه المناسبة، وما دام أن السيد وزير المجاهدين تطرق إلى جوانب كثيرة، في المستقبل -إن شاء الله- وعندما يفتح هذا الملف الخاص بالذاكرة فأقول إننا متعطشون لهذا، ونحن في مجلس الأمة باستطاعتنا أن ننظم ندوات حول الذاكرة، وتكون إنارة للمؤرخين و للذين يكتبون التاريخ الحقيقي، وهذا موجود في برنامجنا، وسنقوم به – إن شاء الله – في الوقت المناسب.

سنستأنف أشغالنا غدا – إن شاء الله – صباحا، مع السيد وزير المالية، لعرض ومناقشة مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2017، وستكون لنا جلسة أخرى على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال، نرجع فيها إلى موضوع الذاكرة 8 ماي 1945، وتحديد الموقف من هذا المشروع الذي ناقشناه والمشروع المتعلق بتسوية الميزانية لسنة 2017، شكرا مرة أخرى؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحًا

ملحق

أسئلة كتابية

1 – السيد عبد الوهاب بن زعيم
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، إسمحوا لي أن أتقدم إليكم – السيد الوزير – بالانشغال والسؤال الكتابي التالي، وقبل ذلك أعرض عليكم نموذجين من رسائل الشباب التي تصلنا يوميا.

1 – «أنا شاب يبلغ من العمر 33 سنة من ولاية البيض، متزوج وأب لطفلين، أعمل منذ 07 سنوات بخزينة الولاية بعقد إدماج وأجرتي لا تتعدى الخمسة عشر ألف دينار جزائري (15000دج)، وقد شاركت في عدة مسابقات لكن للأسف لم أجد طريقا للحصول على منصب دائم».

2 – «أنا عامل بعقد ماقبل التشغيل منذ 08 سنوات، متحصل على شهادة الماستر، متزوج وأب لطفلة ومثلي مئات الآلاف ونحن نعاني في صمت، أرجو منكم التدخل لدى السلطات في أقرب وقت».

السيد الوزير الأول،

إن مئات الجامعيين المهندسين الأساتذة والذين استفادوا من عقود الإدماج ويعملون بأجر شهري قدره خمسة عشر ألف دينار جزائري (15000دج)، لم يجدوا القانون الذي يلزم الإدارات والمؤسسات بإدماجهم في مناصب عمل دائمة تضمن لهم الحياة الكريمة.

السيد الوزير الأول،

إنكم بصدد إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020، أقترح إدراج مادة قانونية تفرض إدماج الشباب العامل لأكثر من 06 سنوات ضمن عقود ماقبل الإدماج في منصب دائم دون مسابقة خاصة العاملين بالإدارات، كما أقترح أن تكون هناك إجراءات جريئة شجاعة تشجع الشركات الخاصة بتشغيل الشباب يتم إدراجها ضمن قانون المالية لسنة 2020.

وحدها الإجراءات الاستثنائية التي ستسمح بامتصاص البطالة خاصة لدى الشباب الجامعي البطال.

الملاحظ أيضا السيد الوزير الأول، بطء إجراء المسابقات الخاصة بالتوظيف في مختلف القطاعات والتعطل الكبير في إعلان نتائجها رغم توفر بعض المناصب المالية المعلن عنها.

– فما هي الإجراءات الاستثنائية التي ستتخذونها ضمن قانون المالية لسنة 2020، خاصة لإيجاد حل لعقود الإدماج وما قبل التشغيل خدمة للشباب الجامعي؟

تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 18 سبتمبر 2019

عبد الوهاب بن زعيم
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

عطفا على الإرسال المشار إليه في المرجع أعلاه، وطبقا للإجراءات القانونية المتبعة، يشرفني موافاتكم طيه، بعناصر الرد عن سؤالكم الكتابي الذي وجهتموه إلى السيد الوزير الأول، والمتعلق بترسيم المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني.

أولا: سياسة التشغيل منذ إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني سنة 2008:

منذ إنشاء الجهاز سنة 2008 سعت الحكومة إلى إعداد مخطط عمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة يعتمد أساسا على تشجيع الاستثمار المنتج المنشئ لمناصب الشغل وتثمين الموارد البشرية وكذا تشغيل الشباب وفق برامج دعم ومرافقة في مجال ترقية التشغيل والتكوين للاستجابة لحاجيات سوق الشغل وذلك بتشجيع الإدماج في القطاع الاقتصادي من جهة، لأنه القطاع الأكثر توليدا لمناصب شغل دائمة، حيث ارتكز الجهاز على مقاربة اقتصادية

في الإدماج، بالإضافة إلى منحه ست (06) نقاط امتياز للمستفيدين من هذا الجهاز الذين يشاركون في المسابقات المنظمة في قطاع الوظيفة العمومية، من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة، منذ نشأة الجهاز وإلى غاية الثلاثي الثاني لسنة 2019، تم تثبيت في مناصب عمل دائمة على المستوى الوطني، ما يقارب 143.709 شاب في القطاع الإداري و116.175 في القطاع الاقتصادي.

ثانيا: السياسة الإدماجية المتبعة لفائدة المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل:

إن سياسة الحكومة في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تضمن محاور أساسية في تسيير سوق العمل من حيث إنها تساهم في تصحيح الاختلالات وتوفير الشروط الملائمة للتقريب بين عروض وطلبات العمل، إلى جانب أنها تضمن تكافؤ الفرص بين كل المواطنين في سعيهم للحصول على منصب عمل وتساعد على معرفة سوق الشغل عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات.

ونظرا لأهمية هذا المسعى وتجسيدا له، تم بتاريخ 7 نوفمبر 2019 تنصيب لجنة عمل وزارية مشتركة لدراسة كيفية إدماج المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل في مناصب دائمة والمتواجدين في حالة نشاط، مع تحديد التدابير العلمية لتنفيذها وفق مخطط عمل وجدول زمني محدد يتضمن إجراءات عملية لتسوية وضعية هذه الفئة من الشباب الحامل للشهادات ودون إقصاء بناءً على معايير موضوعية.

وبحكم أن هذه العملية ذات أولوية وطنية تتطلب انخراط كل الفاعلين والجميع في تنفيذها وهو ما يكرس قيم التضامن لفائدة هذه الشريحة من مجتمعنا.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 جانفي 2020

أحمد شوقي فؤاد عاشق يوسف
وزير العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي

2 – السيد محمد عامر
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

1ـ متى يتم رفع التجميد عن طلبات إنشاء جمعيات دينية والتي الغرض من إنشائها مرافقة إنجاز المساجد والمدارس القرآنية المجمدة منذ مدة؟ فلا يعقل أن الإجراء الخاص بالتجميد يبقى ساري المفعول منذ مدة في حين تنامي الأحياء السكنية الجديدة والأقطاب الحضرية في تزايد مع وجود طلبات لإقامة مساجد؟

وكون أن الإجراء المعمول به ضرورة مرافقة الجمعيات الدينية لهذا الغرض نظرا للتوطين المالي للتبرعات والإعانات لحسابات الجمعيات.

2ـ التدعيم البشري للمؤسسات المسجدية (المساجد) ووضع مخطط موحد (Planification) لكل المساجد ينظم المشرفين عليه من مؤذن إلى قيم إلى إمام إلى حارس ولكم الدراية الكاملة بذلك.

وهذا تفاديا للتداخلات من طرف الغرباء عن المؤسسة المسجدية ودفع المشاكل الناجمة عن ذلك وتحديد المسؤوليات المهنية والدينية.

3ـ الإهتمام بإنجاز المدارس القرآنية عبر بلديات الوطن والتنسيق مع الحكومة في ذلك لإدراجها ضمن الأولويات لما لها من دور هادف تربوي وتعليمي وحتى تحفيزي للمتمدرسين.

الجزائر، في 26 نوفمبر 2019

محمد عامر
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية مباركة طيبة وسلام عبق مبرور وبعد؛

فقبل الشروع في الجواب عن سؤالكم الكريم، نستسمحكم

في أن نعبر لكم عن تقديرنا الكبير لاهتمامكم بقطاع الشؤون الدينية والأوقاف، وحرصكم الدائم في المساهمة في خدمة بيوت الله وعمارها وفي خدمة المدارس القرآنية وطلبتها، فلكم منا كل التقدير والاحترام.

من خلال سؤالكم الكتابي بطرح جملة من الانشغالات لاسيما:

ـ متى يتم رفع التجميد عن طلبات إنشاء الجمعيات الدينية خصوصا مع تزايد الأحياء السكنية؟

ـ التدعيم البشري للمساجد وتنظيم المشرفين عليه من خلال مخطط موحد.

ـ الاهتمام بإنجاز المدارس القرآنية عبر بلديات الوطن والتنسيق في ذلك مع الحكومة لإدراجها ضمن الأولويات لما لها من دور تربوي وتعليمي.

في هذا السياق، وإجابة على انشغالاتكم، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات الآتية:

أولا، بخصوص رفع التجميد عن طلبات إنشاء الجمعيات الدينية:

بالرغم من كون طلبات إنشاء الجمعيات الدينية مجمدة بقوة القانون إلا أن ذلك لم يمنع الجمعيات من ممارسة نشاطاتها المخولة لها بموجب القانون 90 ـ 31، المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات.

كما نثير انتباهكم بأن الجمعيات الدينية المنشأة قبل سنة 2012، والعاملة يمكنها مطابقة وضعيتها مع القانون 12 ـ 06، المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات، عن طريق تجديد هيئاتها التنفيذية لممارسة كل نشاطاتها لحين صدور النص التنظيمي الخاص الذي يحدد تنظيم وسير الجمعيات ذات الطابع الديني تطبيقا للتعليمة رقم 00-267، الصادرة عن الأمانة العامة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

من جهة أخرى، ننوه أنه وبناء على تعليمات دولة الوزير الأول بمناسبة اجتماع الحكومة بتاريخ 03 أفريل 2019، تم إقرار رفع التجميد عن تأسيس وتجديد الجمعيات الدينية المسجدية، كما رفع التجميد عن تجديد الهيئات القيادية للجمعيات المسجدية بعدما تم توقيف تجديدها سنة 2017.

ثانيا، فيما يخص التدعيم البشري للمساجد:

إن المساجد يؤطرها موظفون ينتمون لأسلاك خاصة ويخضعون للمرسوم التنفيذي 08 ـ 411، المؤرخ في 26 ذو الحجة عام 1429 الموافق 24 ديسمبر 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، وهو المرسوم الذي يفرض حفظ القرآن الكريم على كل الرتب المنتمية لهذه الأسلاك (إمام، معلم قرآن، مؤذن وقيم) هذا من جهة، وتخصيص التوظيف فيها لمنتوج التكوين المتخصص للمعاهد الوطنية لتكوين هذه الأسلاك من جهة أخرى، وهذا يعني أن المساجد مدعمة بموظفين متخصصين وذوي كفاءة تؤهلهم لأداء مهمتهم الدينية.

ثالثا، أما ما تعلق بسؤالكم الثالث حول الاهتمام بإنجاز المدارس القرآنية عبر بلديات الوطن:

فإنه يطيب لنا أن نعلم سيادتكم أنه وبرغم الإقبال الكبير والطوعي للمواطنين على بناء المساجد والمدارس القرآنية وتشييدها ـ إستجابة لدعوات الأئمة ورغبة في الأجر والثواب ـ فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف حريصة كل الحرص على المساهمة الفعالة في بناء وتشييد المدارس القرآنية وتطويرها وفق متطلبات العصر واحتياجاته وذلك من خلال ما يلي:

ـ المرافقة والمتابعة الإدارية والقانونية لكل مشاريع المساجد والمدارس القرآنية، والسهر على تبسيط إجراءات البناء وتيسيرها، مع الحرص على الالتزام بكل الجوانب الفنية والتقنية المعمول بها في مثل هذه المشاريع.

ـ التكفل ببناء المساجد الأقطاب في كثير من الولايات وكلها تحتوي على مدارس قرآنية نموذجية حديثة وذات سعة كبيرة، ومجهزة بكل المستلزمات الضرورية.

ـ المساهمة في استكمال كثير من المشاريع المتوقفة عبر مختلف بلديات الوطن بسبب نقص التمويل من طرف المحسنين.

ـ المساهمة في تجهيز كثير من المدارس القرآنية ذات النظام الداخلي وغير الداخلي بكل المستلزمات الضرورية التي تحتاج إليها.

ـ برمجة مشاريع مدارس قرآنية نموذجية في 25 ولاية، رصد لها مبالغ مالية معتبرة، وقد تم استلام مشاريع منها وأخرى هي قيد الإنجاز، والباقي تسعى وزارتنا لرفع التجميد عنها.

ـ توقيع اتفاقية مع وزارة الصحة والسكان للتكفل بالجانب الصحي لكل طلبة المدارس القرآنية في كل بلديات الوطن.

هذا وإذ نشكر لكم اهتمامكم بقطاعنا، فلكم منا خالص التحيات وكل التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 فيفري 2020

يوسف بلمهدي
وزير الشؤون الدينية والأوقاف

3 – السيد محمد عامر
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016م، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

يشرفنا أن نضع بين أيديكم تساؤلات نراها من ضمن الأولويات على مستوى ولاية سعيدة، وهذا نظرا للمعاناة الميدانية التي يواجهها مواطنو الولاية:

أولا: إنجاز مؤسسة استشفائية متخصصة للأمومة والطفولة 240 سريرا.

السبب: أولوية كون الولاية بها تركيبة لسكان تفوق 350000 نسمة جلها تتوجه إلى عيادة المؤسسة الحالية والتي تمارس نشاطها في ظروف صعبة.

كون أن الهيكل المقام به المؤسسة الحالية طبيعته العقارية كان موجها لاستعمال وغرض وكالة الضمان الاجتماعي (CNAS) ليحول بعدها إلى مصلحة الأمومة والطفولة، ليتم ترقية المسمى إلى المؤسسة المتخصصة حمدان بختة للأمومة والطفولة ولا ترقية للظروف المحيطة بالمرضى والعمال إذ إنها تشهد بنية قد يجعلها بؤرة لانتقال وتفشي الأمراض وخاصة مصلحة الأطفال رغم الخدمات من الطاقم الطبي التي قد نصفها غالبا بالحسنة.

الغرض: دراسة وإنجاز مؤسسة متخصصة 240 سريرًا قصد تخفيف معاناة الطاقم الطبي الذين يعملون في ظروف غير مريحة والمرضى الذين أصبحت المؤسسة الحالية تشكل هاجسا نفسيا سيئا وسلبيا.

المؤهلات: الأرضية موجودة (Choix du terrain existe)

ـ الطاقم الطبي موجود.

ـ الإحصائيات والأولوية ملحة.

ـ توجيه حوالي 80٪ من المقبلات على الولادة عبر الولاية إلى المؤسسة.

ثانيا: إنجاز مستشفى 60 سريرا ببلدية أولاد ابراهيم ولاية سعيدة.

السبب: الكثافة السكانية للدائرة التي تضم 03 بلديات مهمة بالولاية تجاور حوالي 06 بلديات لولايات أخرى (تيارت ـ معسكر) والذين بدورهم يبعدون عن مقر ولاياتهم بمسافة تفوق 56 كلم.

كما أن بلدية أولاد ابراهيم تبعد عن مقر ولايتهم بـ 40 كلم، وتتواجد بطريق وطني حيوي رقم 94 وطريق رقم 58 وطريق وطني رقم 14.

الغرض: إنجاز أقطاب صحية بالولاية نظرا لتواجد 03 مستشفيات على مستوى كل من: سيدي بوبكر، الحساسنة والمتباعدة بين البلدية موضوع الطلب تباعا بـ (60 كلم، 70 كلم، 40 كلم)، تساعد جل البلديات المجاورة مع قراها حتى التابعة منها لولاية معسكر وتيارت.

ـ النشاط الصحي الكثيف للعيادة المتعددة الخدمات الموجودة حاليا بالبلدية، والتي أصبحت لاتلبي الغرض خاصة كثرة (Les évacuations)، (حوادث المرور، الأمومة والطفولة) وكذا الرغبة الملحة والمتكررة لمواطني البلدية والدائرة بإنجاز المستشفى.

المؤهلات: اختيار الأرضية موجود، المرفق، إمكانية استقطاب أطباء وأخصائيين من بلديات الولايات المجاورة (معسكر، تيارت) نظرا لوجود روابط اجتماعية وميولها لهاتين الولايتين.

الجزائر، في 26 نوفمبر 2019

محمد عامر
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم المذكور في المرجع أعلاه والمتعلق بطلب إنجاز مؤسسة استشفائية متخصصة للأمومة والطفولة 240 سريرا وإنجاز مستشفى 60 سريرا ببلدية أولاد ابراهيم بولاية سعيدة، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي بمحتوى جوابنا.

إن المؤشرات الصحية لولاية سعيدة جد إيجابية من حيث التغطية الصحية الإستشفائية، فهي تتوفر على سريرين (02) لكل 1000 ساكن، في حين أن المعدل الوطني قدر بـ 1.75 سرير لكل 1000 ساكن.

بالنسبة للتكفل بالمرأة الحامل والطفل، فتتم في ولاية سعيدة من خلال ثلاثة مستويات للعناية الصحية، المستوى الأول تضمنه مراكز حماية الأمومة والطفولة والبالغ عددها خمسة وعشرين (25) والتي تقوم بمتابعة المرأة والجنين قبل وأثناء وبعد الحمل، أما المستوى الثاني، فهو من اختصاص عيادات التوليد والبالغ عددها ستة (6) والتي تتكفل بالحالات العادية، بالنسبة للمستوى الثالث والذي يضمن التكفل بالحالات التي ترافقها بعض المشاكل الصحية، فتضمنه المصالح الاستشفائية والمتمثلة في المؤسسة الاستشفائية المتخصصة «حمدان بختة» بالإضافة إلى ثلاث مصالح طب النساء والتوليد التابعة إلى المؤسسات العمومية الاستشفائية الجديدة «الحساسنة» «يوب» و «سيدي بوبكر» والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 125، المؤرخ في 9 أبريل 2019، المتمم لقائمة المؤسسات العمومية الاستشفائية الملحقة بالمرسوم التنفيذي رقم 07 ـ 140، المؤرخ في 19 مايو سنة 2007، والمتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها.

ولتحسين التكفل الصحي بالمرأة الحامل على مستوى ولاية سعيدة على غرار كامل ولايات الوطن، سيضع قطاع الصحة استراتيجية جديدة تعتمد على ضمان الاستعمال الأنجع للإمكانيات المتوفرة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

أما عن التكفل الصحي بسكان دائرة أولاد ابراهيم، فتضمنه المؤسسة العمومية للصحة الجوارية الحساسنة التي تضم أربع (04) عيادات متعددة الخدمات وست عشرة (16) قاعة علاج، منها عيادتان وست (06) قاعات للعلاج ببلدية أولاد ابراهيم، هذا بالإضافة إلى المؤسسات الإستشفائية المتوفرة في الولاية.

هذا، وسيتم النظر في اقتراحكم لإنشاء مرافق صحية جديدة في إطار تطبيق أحكام قانون الصحة الجديدة الصادرة في 02 يوليو 2018، لاسيما فيما يتعلق بتنظيم المنظومة الوطنية للصحة ودراسة الخريطة الصحية الجديدة.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 مارس 2020

عبد الرحمان بن بوزيد
وزير الصحة والسكان
وإصلاح المستشفيات

4 – السيد مصطفى جبان
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بسؤالي الكتابي التالي نصه:

كما تعرفون السيد الوزير الفاضل، أنه باعتماد من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قد تم تأسيس ثم فتح معهد البصريات ومقره ولاية برج بوعريريج وذلك بموجب القرار رقم 917 الصادر في 18 أكتوبر 2018، وفعلا بدأت الدراسة بهذا المعهد والطالب يتخرج منه بشهادة ليسانس "المهني في البصريات" وأول دفعة ستتخرج في جويلية 2020، وطبعا بإمكانه بعد ذلك الحصول على الاعتماد للقيام بمهنة "بصارتي نظاراتي" (Opticien Lunetier) وهذا وفقا لما ينص عليه البند الثالث (03) من القرار رقم 13 الصادر في 06 فيفري 2016، الصادر عن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

هو إنجاز سيساهم دون شك إلى جانب المؤسسات الجامعية في نفس التخصص، على رفع نسبة المتخرجين في هذا الميدان الذي مازال غير كافي لتغطية حاجيات بلادنا.

إلا أنه – السيد الوزير المحترم – وللأسف فإن الطلبة المسجلين بهذا المعهد ـ وهم قادمون من مختلف ولايات الوطن خاصة الجنوبية منها ـ حين تقدمهم إلى المستشفيات الخاصة بأمراض العيون الخاصة منها أو العمومية، من أجل القيام بتربصات مهنية، يقابلون بالرفض بحجة أن المعهد غير معتمد من طرف الوزارة الوصية، وعليه سؤالنا هو كالتالي:

ـ ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالاتفاق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل تمكين الطلبة من أداء واجبهم المهني في أحسن الظروف، ومنح الاعتماد لحاملي شهادة ليسانس لممارسة مهنة "بصاراتي نظاراتي"؟

تقبلوا ـ سيدي الوزير ـ فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 10 فيفري 2020

مصطفى جبان
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المذكور في المرجع أعلاه، والمتعلق بالإجراءت المتخذة لتمكين طلبة معهد البصريات بولاية برج بوعريريج من القيام بتربصات مهنية على مستوى المؤسسات الصحية بهدف منحهم الاعتماد لممارسة مهنة "بصاراتي نظاراتي"، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي بمحتوى جوابنا.

إن التكوين والتربص التطبيقي على مستوى المؤسسات العمومية للصحة في الميدان شبه الطبي محصور على المعاهد العمومية للتكوين شبه الطبي ومدارس التكوين شبه الطبي خاصة المعتمدة من طرف قطاعنا الوزاري.

بالنسبة لطلبة البصريات والذين تم تكوينهم في مدارس خاصة غير معتمدة من طرف قطاعنا الوزاري، كما هو حال طلبة معهد البصريات بولاية برج بوعريريج، وبناء على أحكام القرار قم 13 المؤرخ في 6 فبراير 2016، المتعلق بممارسة مهنة بصاراتي نظاراتي، لاسيما المادة 3، فبإمكان هؤلاء الطلبة الحصول على ترخيص من مصالحنا لتمكينهم من القيام بتربصات مهنية على مستوى المؤسسات الصحية وهذا بطلب من مدير هذا المعهد.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 19 جوان 2020

عبد الرحمان بن بوزيد
وزير الصحة والسكان
وإصلاح المستشفيات

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 9 ذو الحجة 1441
الموافق 30 جويلية 2020

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587